

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٢٠٣**

الأربعاء، ١٤ أذار/مارس ٢٠١٨ الساعة ٠٠/١٥.

نيويورك

الرئيس	السيد فان أوستيروم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونتيسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كواردا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

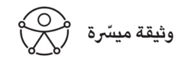
رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2018/218)

1807094 (A)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2018/218).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/218، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة العاجلة لمجلس الأمن اليوم لإعطاء المملكة المتحدة الفرصة لإطلاع زملائها الأعضاء في المجلس على التحقيق الذي نجريه في هجوم تم شنه بعامل مؤثر على الأعصاب في سالزبري.

لقد عُثر يوم الأحد، ٤ آذار/مارس، على سيرغي سكريبل وابنته يوليا سكريبل في وسط المدينة فاقدين للوعي بينما كانا جالسين على مقعد في مكان عام. وقد نقلتهما خدماتنا للطوارئ إلى المستشفى، حيث لا يزالان في حالة خطيرة جدا. وكشفت التحقيقات التي أجراها خبراء رائدون عالميا من مختبر علوم وتكنولوجيا الدفاع في بورتون داون، المعتمد من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أنهما تعرضا لعامل مؤثر في الأعصاب. كما تعرض ضابط الشرطة البريطانية نيك بيلي لنفس العامل ولا يزال طريح الفراش في المستشفى في حالة خطيرة.

ويحتمل أن يكون مئات المواطنين البريطانيين قد تعرضوا لهذا العامل المؤثر على الأعصاب في الهجوم الذي يشكل عملا عشوائيا ومستهترا ضد المملكة المتحدة. وقد نشرنا قواتنا العسكرية لتأمين وتطهير العديد من المواقع. وتواصل الشرطة إجراء تحقيقات شاملة وواسعة النطاق. وخلصنا، من خلال هذه التحقيقات، إلى أن السيد سكريبل وابنته قد سُمما بغاز نوفيتشوك – وهو نوع من العوامل المؤثرة على الأعصاب يُستخدم للأغراض العسكرية، طورته روسيا. إنه ليس بسلاح يمكن أن تصنعه جهات من غير الدول. وهو من الخطورة بحيث يتطلب أن يُحضر في مختبرات تابعة للدولة وبخبرات على أعلى مستوى.

واستنادا إلى معرفة أنه سبق لروسيا أن أنتجت هذا العامل، مقرونة بسجل روسيا في تنفيذ عمليات اغتيال ترعاها الدولة، بما في ذلك ضد ضباط الاستخبارات السابقين الذين تعتبرهم أهدافا مشروعة، خلصت حكومة المملكة المتحدة إلى أنه من المحتمل جدا أن تكون روسيا هي المسؤولة عن هذا العمل المتهور. ولم نر سوى تفسيرين معقولين. إما أن يكون هذا العمل هجوما مباشرا من قبل روسيا على بلدي، أو أن روسيا فقدت السيطرة على عامل مؤثر على الأعصاب كانت قد طورته لاستخدامه في الأغراض العسكرية.

وطلبنا من الحكومة الروسية تقديم إيضاح في موعد غايته نهاية يوم الثلاثاء، ١٣ آذار/مارس، عن كيفية استخدام هذا العامل المؤثر على الأعصاب الذي تنتجه روسيا في سالزبري. ولم تقدم أي تفسير قابل للتصديق، يمكن أن يدل على أنها فقدت السيطرة على هذا العامل المؤثر على الأعصاب. ولذلك، فليس أمامنا سوى استنتاج أن الدولة الروسية مسؤولة عن الشروع في

قتل السيد سكريبل وابنته وضابط الشرطة نيك بيلي، وتهديد حياة مواطنين بريطانيين آخرين في سالزبري. إن هذه ليست جريمة عادية. إنها استخدام غير مشروع للقوة وانتهاك للمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة – أساس النظام القانوني الدولي.

وتعتز المملكة المتحدة بكونها إحدى الدول التي اضطلعت بدور أساسي في صياغة اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تمثل معلما بارزا من معالم القانون الدولي. وبالتالي، فقد هالنا أن روسيا أوحت بأن استجابتنا لا تلبي متطلبات الاتفاقية. فالمادة السابعة من الاتفاقية تطالب الدول الأطراف بتنفيذ الاتفاقية بموجب تشريعاتها الخاصة. وقد سنت المملكة المتحدة قانون الأسلحة الكيميائية من أجل الامتثال الكامل لهذا الالتزام. ونحن نسترشد في تحقيقاتنا بشأن هذه الحادثة بذلك التشريع، وأيضا بالقانون الجنائي ذي الصلة، على النحو الذي صُممت الاتفاقية لكفالته.

وكان هذا هجوما على أرض المملكة المتحدة. وبموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يحق لنا أن نبادر بالرد، مع إشراك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها، عند الاقتضاء. وفي ٨ آذار/مارس، أبلغت المملكة المتحدة رسميا الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن هجوما كيميائيا وقع على أرض المملكة المتحدة.

وشكى الاتحاد الروسي من أننا لا نتصرف بموجب المادة التاسعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلى العكس من ذلك، فإنه في ١٢ آذار/مارس، حالما أصبح واضحا لنا أن المملكة المتحدة قد تعرضت للهجوم، استدعى وزير الخارجية السفير الروسي، وطلب تفسيرا من حكومة بلده، نظرا لأن المادة التاسعة تحدد بوضوح أنه يحق لنا أن نفعل ذلك. ولم نتلق أي رد ذي مغزى. ولذلك فإن روسيا هي التي لا تمتثل لأحكام الاتفاقية. وينبغي للمجلس ألا ينخدع بمحاولة ذر الرماد على العيون. وبالإضافة إلى ذلك، رحبت المملكة المتحدة بعرض تقديم المساعدة التقنية من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ودعونا الأمانة التقنية إلى التحقق بصورة مستقلة من تحليلنا. ونبذل كل ما في وسعنا للإسراع بتلك العملية.

ونود أن ننتقل الآن إلى جزء اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي لا تتكلم عنه روسيا، وهو الجزء الذي يطلب من الدول الأطراف أن تعلن مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافقها التي استخدمت لإنتاج الأسلحة الكيميائية في أي وقت منذ عام ١٩٤٦. وكان من المقرر التحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق الإنتاج أو تحويلها، رهنا بموافقة الجهة المعنية، في ظرف ١٠ سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ. وأكملت روسيا تدمير مخزونها المعلن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بعد ١٠ سنوات من الموعد المنصوص عليه في الاتفاقية وبعد خمس سنوات من فترة التمديد الوحيدة المحددة بخمس سنوات. ولم تعلن روسيا عوامل نوفيشوك المؤثرة على الأعصاب أو مرافق الإنتاج المرتبطة بها، على النحو المطلوب فعله بموجب الاتفاقية. ولم تعلن أية مرافق لإنتاج هذه العوامل. بيد أننا نعلم من شهادة العالم الروسي فيل مرزايانوف أن عوامل نوفيشكوك انتجت باعتبارها جزءا من برنامج الاتحاد السوفياتي للحرب الكيميائية الهجومية وأن الاتحاد الروسي ورثها منه. وكان ينبغي أن تعلن تلك المرافق المرتبطة بذلك البرنامج بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وحتى هذا اليوم، قال سياسي روسي إن روسيا دمرت غاز نوفيشوك المؤثر على الأعصاب.

ومن كل ما قلته، يمكننا أن نستنتج أن روسيا تنتهك انتهاكا جسيما اتفاقية الأسلحة الكيميائية بسبب عدم إعلانها برنامج نوفيشوك. وتلك الحقيقة وحدها تعني أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يرفض أية حجج يستمع لها بشأن احتمال وراثة بلدان أخرى لتلك التكنولوجيا. فلو كانت روسيا قد أعلنت البرنامج الخاص بها ودمرته، لربما كان هناك قدر من الحقيقة في ذلك.

وفي ٤ آذار/مارس، استخدم سلاح مروع لدرجة أنه يحظر استعماله في الحرب في مدينة مسالمة في بلدي. وذلك فعل طائش، قام به أشخاص لا يولون اعتبارا لقدسية الحياة البشرية ولا يكترثون بما إذا كان أناس أبرياء يقعون في براثن هجماتهم. فهم إما أنهم لا يكترثون بما إذا كان السلاح المستخدم سينسب إليهم أو أنهم يعتقدون خطأ بأنه يمكنهم إخفاء آثارهم.

لقد هدد المسؤولون الروس والقنوات الإعلامية مرارا وتكرار من يعتبرونهم خونة حتى بعد الهجوم الذي وقع في ٤ آذار/مارس. ولدى روسيا تاريخ لعمليات الاغتيال التي ترعاها الدولة، بما في ذلك إغتيال ألكسندر ليتفيننكو، الذي سمم بالمواد المشعة في بلدي قبل عقد من الزمن. ولدى روسيا تاريخ للتدخل في البلدان الأخرى – سواء كانت محاولة الانقلاب الفاشلة في الجبل الأسود، أو تكرار الهجمات الإلكترونية على الدول الأخرى أو السعي للتأثير على العمليات الديمقراطية في البلدان الأخرى. ولدى روسيا تاريخ لإنتهاك القانون الدولي، وبشكل أبشع في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا وجورجيا. وتبدي روسيا تجاهلا للحياة المدنية. ونحن جميعا نتذكر طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17، التي أسقطها العملاء الروس المزودون بالأسلحة الروسية. وفي دفاعها المتكرر عن استخدام الأسد للأسلحة الكيميائية، أظهرت روسيا أن لها معايير مختلفة حينما يتعلق الأمر باستعمال تلك المواد الرهيبة.

إننا لم نقفز إلى استنتاجات. فقد أجرينا تحقيقا دقيقا، وهو لا يزال مستمرا. ونطلب من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التحقق بصورة مستقلة من العامل المؤثر على الأعصاب المستخدم. وقد أتحنا لروسيا الفرصة للتوضيح ولكن روسيا رفضت. ولذلك خلصنا إلى أن الدولة الروسية كانت متورطة واتخذنا تدابير معينة ردا على ذلك. وفي اتخاذ تلك التدابير كنا واضحين أنه ليس لدينا أي خلاف مع شعب روسيا، الذي ظل مسؤولا عن تحقيق العديد من الإنجازات الهامة على مر التاريخ. إن الأعمال الطائشة لحكومة بلده هي التي نعارضها.

ونشعر بالامتنان على الدعم المقدم من البلدان العديدة في جميع أرجاء العالم. وسنعود إلى المجلس فيما تحرز التحقيقات المزيد من التقدم، وسنبقي المجلس على اطلاع. لقد استمعنا بالفعل للهجمات والتهديدات التي أطلقتها روسيا خلال الأيام القليلة الماضية. ونعلم أنه سيكون هناك المزيد منها في المستقبل. فتلك هي الطريقة التي تصرفت بها روسيا في جميع الحالات الأخرى حيث كشف عن تورطها في انتهاك القانون الدولي – وهي الإنكار وصرف الأنظار وإطلاق التهديدات. وذلك عين ما تفعله روسيا. ومع ذلك، فإننا لن نسمح لتلك التهديدات بأن تردعنا. ولن نضعف عزيمتنا. وسنقف بحزم، وبثقة بديمقراطيتنا، وبسيادة القانون وبحرية شعبنا. وسنقف إلى جانب القيم التي تشاطرها الغالبية العظمى لأعضاء المجلس في الأمم المتحدة. ونطلب منهم اليوم الوقوف إلى جانبنا.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر زملائي البريطانيين على عقد هذه الجلسة الهامة.

ونحن هنا اليوم لمناقشة استخدام أحد أعضاء المجلس لسلاح كيميائي على أرض عضو آخر في المجلس. وأود أن أوضح أمرا واحدا منذ البداية ذاتها – إن الولايات المتحدة تقف في تضامن مطلق مع بريطانيا العظمى. وتعتقد الولايات المتحدة أن روسيا مسؤولة عن الهجوم على شخصين في المملكة المتحدة، باستخدام عامل مؤثر على الأعصاب يستخدم للأغراض العسكرية. كما تعرض للإصابة العشرات من المدنيين والمسعفين الأوائل. وكان ضابط الشرطة نيك بيلي أول من وصل إلى مسرح الحادث وهو لا يزال يتلقى العلاج في المستشفى وفي حالة خطيرة. ونتوجه بمشاعرنا وصلواتنا إلى ضحايا تلك الجريمة الفظيعة.

ولا تتمتع أية دولتين بعلاقة أقوى من العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. فالعلاقة بين بلدينا علاقة خاصة حقا. وحينما يواجه أصدقاؤنا في بريطانيا العظمى أي تحد، ستكون الولايات المتحدة دائما هناك من أجلهم. والجريمة التي ارتكبتها روسيا تستحق بحد ذاتها أن يتخذ المجلس إجراء بشأنها. ولكن هذه ليست حادثة معزولة. فمحاولة الاغتيال في سالسبيري تشكل جزءا من زيادة منذرة بالخطر في استخدام الأسلحة الكيميائية. وفي العام الماضي، استخدم نظام كوريا الشمالية علنا العامل المؤثر على الأعصاب VX لاغتيال شقيق كيم جونغ أون في أحد المطارات الماليزية. وفي سوريا، لا يزال نظام الأسد يقتل شعبه بالأسلحة الكيميائية بعد سنوات من اتخاذ المجلس للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) لإزالة التهديد الناجم عن برنامج سوريا للأسلحة الكيميائية. وحينما أنشأ مجلس الأمن آلية للتحقيق في الهجمات بالأسلحة الكيميائية، استهدفت الآلية حينما بدأت تلقى الضوء على دور الأسد في قتل شعب بلده بالذات.

وأحد مصادر القلق المتزايد في كل ذلك النشاط الخطير والمزعزع للاستقرار هي روسيا. فقد أخفقت روسيا في كفالة تدمير سوريا لبرنامجها للأسلحة الكيميائية. ووضعت روسيا نهاية لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة حينما خلصت الآلية إلى أن الأسد مسؤول عن الهجمات الكيميائية. واستخدمت روسيا حقها للنقض (الفيتو) لحماية الأسد خمس مرات في السنة الماضية. كما قدمت الحماية لسوريا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي.

واشتكى الروس مؤخرا من أننا ننتقدهم أكثر من اللازم. وسنكف عن الكلام عن ذلك إذا أوقفت الحكومة الروسية استخدام الأسلحة الكيميائية لإغتيال أعدائها ومساعدة حلفائها السوريين على استخدام الأسلحة الكيميائية لقتل الأطفال السوريين، وإذا تعاونت مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتسليم جميع المعلومات المتصلة بهذا العامل المؤثر على الأعصاب. ولا يسرنا الاضطرار لتوجيه الانتقاد باستمرار إلى روسيا ولكن يلزم أن تتوقف روسيا عن إعطائنا العديد من الأسباب للقيام بذلك.

ويجب على روسيا أن تتعاون تعاونا كاملا مع التحقيق الذي تجريه المملكة المتحدة وأن تكشف بوضوح موقفها إزاء برنامج الأسلحة الكيميائية الخاصة بها. إن روسيا أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وهي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، مكلفة بتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين .

وإذا لم نتخذ إجراءات فورية وملموسة لمعالجة هذه المسألة الآن، فإن سالزبري لن تكون آخر مكان تستخدم فيه أسلحة كيميائية، حيث يمكن استخدامها هنا في نيويورك أو في مدن أي بلد عضو في المجلس. إن هذه هي لحظة حاسمة، حيث تقول الدول الأعضاء مرارا وتكرارا، بأنها تعارض استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف. والآن هناك عضو واحد متهم باستخدام الأسلحة الكيميائية في الأراضي ذات السيادة لعضو آخر. إن مصداقية المجلس ستتلاشى إذا لم نقم بمحاسبة الاتحاد الروسي.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر المملكة المتحدة على أخذها زمام مبادرة عقد هذه الجلسة الهامة، وعلى المعلومات التي قدمتها بشأن الحالة التي أعقبت محاولة اغتيال مواطنين روسيين على أراضيها، في ٤ آذار/مارس في سالزبري.

في البداية، إسمحوا لي أن أكرر لصديقنا وحليفنا البريطاني كل الدعم الذي أعربت عنه أمس واليوم سلطاتنا العليا في أعقاب هجوم غير مقبول، أدانه الرئيس ماكرون بدون تحفظ. وباسم القيم الأساسية التي نتشاطرها، وهي أولا وقبل كل شيء، سيادة القانون والالتزام بمبادئ السلام والأمن التي يعد المجلس الوصي والضامن لها، أود أن أقدم للمملكة المتحدة الدعم

والتضامن الكاملين من فرنسا. ولا يمكن أن يكون ثمة غموض فيما يتعلق بموقفنا في هذا الشأن.

ولنكن واضحين، إن محاولة الاغتيال هذه في مكان عام باستخدام غاز أعصاب مسموم ذي استخدامات عسكرية، كما أُبلغنا بذلك، والذي أثر على مدنيين آخرين في الأراضي البريطانية، أمر غير مقبول على الإطلاق. لقد تحدثت تيريزا ماي اليوم في مجلس العموم وذكرت أن الاتحاد الروسي مسؤول عن هذا الهجوم. ولدينا ثقة كاملة في التحقيق البريطاني من أجل تسليط الضوء على الظروف الدقيقة لهذا الاستخدام لسلاح كيميائي. ومن الضروري تحديد هوية من يقفون وراء استخدام هذا السلاح الكيميائي ومحاكمتهم بوضوح، والمعالجة الملائمة في أقرب وقت ممكن للمسائل التي أثارتها المملكة المتحدة في هذا التحقيق.

لكن لا يجب أن نخطئ، فالحقائق والمسائل المطروحة خطيرة للغاية. إن حظر استخدام الأسلحة الكيميائية يوجد في صميم نظام عدم الإنتشار الذي يستند إليه نظامنا للأمن الجماعي، على النحو الذي أنشأه وكرسه المجلس وجميع أعضائه.

ولا يمكن التسامح مع عودة ظهور هذه الأسلحة الهمجية بصورة عشوائية، والتي لها عواقب مميتة، ويمكن رؤيتها ليس فقط في استخدامها المتكرر في سورية والشرق الأوسط، ولكن أيضا في آسيا والآن في أوروبا. إنها تنتهك المبادئ التي تشكل أساس السلام والأمن؛ وتقوض بنية عدم الانتشار، التي بنيت تدريجيا على مر العقود، وتؤثر على الاستقرار الاستراتيجي. لقد حذرنا المجلس مراراً من خطر عودة ظهور هذه الأسلحة، وانتشارها لتقع في يد جميع أنواع الأطراف الفاعلة، والتهديد الذي تشكله هذه الحالة على نظام الأمن الجماعي الذي قمنا ببنائه بالتدريج.

ولنكن مدركين تمام الإدراك بأننا بلغنا مرحلة جديدة، تتجلى في استخدام مادة لم يتم إبلاغ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بها مطلقا، وتحظر الاتفاقية استخدامها، في مكان عام، على أراضي بلد أوروبي. ولن تقبل فرنسا أبدا الإفلات من العقاب لأولئك الذين يستخدمون أو يطورون مواد سامة. وفي هذا الصدد، نذكّر بدعمنا الكامل للمؤسسات القائمة، لا سيما منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذا هو أيضا سبب قيام فرنسا بإطلاق شراكة دولية في كانون الثاني/يناير، تهدف إلى دعم الصكوك القائمة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب على استخدام هذه الأسلحة.

ويجب أن نبقى أكثر تعبئة من أي وقت مضى لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وإفلات من ينوون استخدامها من العقاب. إنها أولوية ومسؤولية رئيسية بالنسبة لنا جميعا، فضلا عن مسؤولية مجلس الأمن، وسيُحكم علينا من خلالها. وفي هذا الصدد، تؤكد فرنسا التزامها الثابت بتحقيق هذه الغاية، إلى جانب شركائها وحلفائها، داخل المجلس وفي جميع الظروف التي تتطلب ذلك.

السيد العتيبي (الكويت): يعقد المجلس اليوم جلسة لبحث مسألة ذات علاقة باستخدام الأسلحة الكيميائية، وبغض النظر عن عنوان البند، سواء الرسالة الموجهة من القائم بالأعمال لوفد المملكة المتحدة، أو انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإننا نعتقد بأن هذه المسألة مقلقة، ومحاولة الاغتيال وهذه الجريمة، تمثل خطورة وتؤثر على أمن وسلامة المدنيين وانعكاساتها في بعض الأحيان على استقرار العلاقات بين الدول الأعضاء.

وموقف دولة الكويت المبدئي والثابت هو إدانة أي استخدام أو إنتاج للأسلحة الكيميائية أو حيازتها وتخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقل الأسلحة الكيميائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وذلك موقف يستند على ما نصت علية المادة الأولى من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، التي ندعو جميع الدول المصادقة على هذه الاتفاقية إلى الالتزام بأحكامها والتخلص من مخزونها من المادة الكيميائية السامة.

لقد دعت المملكة المتحدة لعقد هذا الاجتماع لأنها تعتبر ما حدث على أراضيها أمرا عدائيا ويشكل انتهاكا للأعراف والاتفاقات الدولية حول الأسلحة الكيميائية. ونؤكد هنا على حق المملكة المتحدة أو غيرها من الدول التي تتعرض لحوادث مماثلة إجراء التحقيقات اللازمة، واتخاذ ما تراه مناسبا من التدابير والإجراءات الكفيلة لحماية أمنها الوطني ومعاقبة الضالعين في هذا العمل الإجرامي.

ختاما، ندعو جميع الدول ذات المسؤولية الخاصة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وجميع الدول التي تعرب باستمرار عن التزامها بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة بأن تقوم بخطوات واضحة وصادقة تجاه تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، مستذكرين القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦) والذي اعتمده مجلس الأمن في عام ٢٠١٦، والذي أعاد التأكيد على أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وكذلك وسائل إيصالها يشكل خطرا يهدد السلم والأمن الدوليين.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): لقد علمت جمهورية غينيا الاستوائية بالهجوم الذي ينطوي على استخدام غاز أعصاب كيميائي في سالزبري في المملكة المتحدة، ونأمل أن يتم التحقيق في أحداث مثل تلك على النحو الواجب، وأن يتم نشر نتائج هذه التحقيقات، وأن يقدم المسؤولون عنها إلى العدالة.

وفيما يتعلق بالاتهامات المتعلقة بتورط الإتحاد الروسي في الحادث الذي أبلغت عنه حكومة المملكة المتحدة، تأمل غينيا الاستوائية أن يتمكن الطرفان، المملكة المتحدة والاتحاد الروسي، من معالجة هذه الحالة والتوصل إلى حل لها في المنطقة، من خلال أنسب الطرق الممكنة عن طريق الاتصال المباشر والتوضيح الكامل للحقائق، ولهذا السبب، فإننا نوصي بأن يتحلى الطرفان، الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة بالاعتدال خلال التحقيقات.

ندعو كلا الطرفين إلى العمل عن كثب بشأن التحقيقات التي تجرى لكشف ملابسات هذه القضية. ونحن نشكر المملكة المتحدة على مبادرتها لدعوة محققين مستقلين ومتطوعين لإجراء التحليلات اللازمة لحل هذه القضية المعقد.

في الختام، أود أن أوضح أن جمهورية غينيا الاستوائية تعارض تماما إنتاج وتخزين وتوزيع واستعمال المنتجات الكيميائية والبيولوجية والبكتريولوجية وغيرها من المنتجات المماثلة، على البشر، الأمر الذي يتعارض مع المعاهدات الدولية ذات الصلة. لذلك فإننا ندين هذا الاستخدام بغض النظر عن مرتكبيه. ونحن نتمنى للسيد سيرغي سكريبل ولابنته ولغيرهم من الأشخاص الذين تضرروا جراء هذه الحادثة، الشفاء العاجل.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر ممثل المملكة المتحدة على مبادرته بعقد جلسة اليوم.

تشعر بولندا ببالغ القلق إزاء استخدام عامل مؤثر على الأعصاب في محاولة قتل السيد سيرغي سكريبل والسيدة يوليا سكريبل، الأمر الذي عرض حياة المدنيين أبرياء للخطر. وقد كانت بولندا على الدوام مؤيدا ملتزما لكبح الأسلحة الكيماوية. وفي هذا الصدد، ندين الهجوم غير المسبوق على أراضي المملكة المتحدة – وهو الأول من نوعه في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وبعد استمرار استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في سورية، فهذا مثال واضح آخر على انتهاك القانون الدولي وأحكام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

نعرب عن تضامننا الكامل مع الشعب البريطاني وحكومته، وعن استعدادنا لدعم حليفنا الوثيق وشريكنا الأوروبي في سير التحقيق. وفي الوقت نفسه، ندعو روسيا إلى معالجة المسائل

في المملكة المتحدة والتعاون بشكل مناسب مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد. تعتقد بولندا اعتقادا راسخا أنه لا مجال للإفلات من العقاب. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. أتوجه بالشكر أيضا إلى ممثل المملكة المتحدة على بيانه.

وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، فإننا نعتقد أن من المهم تقديم معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن بشأن الحالات التي قد تؤدي إلى نزاع دولي. تعتقد بيرو أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وينتهك نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ويعرّض حياة المدنيين للخطر. ولذلك، فإننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء استخدام عامل مؤثر على الأعصاب في منطقة عامة، مما عرّض حياة ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص في المملكة المتحدة لخطر جسيم. إننا نشجب وقوع الحادثة، ونعرب عن تضامننا مع الضحايا. وينبغي التحقيق في هذا الحادثة في إطار سيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية، من خلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والكيانات المختصة الأخرى. ويجب على الأطراف المعنية أن تتعاون تعاونا كاملا بغية كفالة مصداقية التحقيق الذي يحدد من المسؤولين عنه ويعاقبهم وفقا للقانون الدولي ذي الصلة.

وفي الختام، نؤكد أن القنوات الاتصال يجب أن تظل مفتوحة من أجل تسوية الحالة.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وفد المملكة المتحدة على إطلاع مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن استخدام العوامل المؤثرة على الأعصاب بسالزبري في ٤ آذار/مارس.

تدين السويد بأشد العبارات استخدام العامل المؤثر على الأعصاب في محاولة قتل عمد على أرض بريطانية. ونشدد على خطورة تلك الحادثة التي لم يسبق لها مثيل في أوروبا في السنوات الأخيرة. يجب تحديد المسؤولين عن الهجوم ومحاسبتهم على أفعالهم الشائنة. ونظرا لتطوير واستخدام العامل المؤثر على الأعصاب كسلاح كيميائي، وإمكانية أن يكون لمحاولة القتل العمد صلة بجهات حكومية، تؤيد السويد قرار المملكة المتحدة بتوجيه انتباه مجلس الأمن وغيره من الهيئات ذات الصلة، مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إلى هذه المسألة. إننا نقف إلى جانب المملكة المتحدة، ونعرب، شأننا شأن شركاء الاتحاد الأوروبي الآخرين، عن تضامننا القوي مع حكومة المملكة المتحدة ونؤيد جهودها في التعامل مع هذه المسألة الأمنية الخطيرة.

نلاحظ أن رئيسة وزراء المملكة المتحدة، تذكرُ في رسالتها الموجهة إلى الأمين العام (S/2018/218، المرفق)، أن نوع عوامل الحرب الكيميائية التي استُخدمت، كانت قد صنعها أصلا الاتحاد السوفياتي وورثها عنه الاتحاد الروسي. ونظرا لهذه الحقيقة ومع مراعاة خلفية المجني عليه الرئيسي، فإننا نؤيد طلب المملكة المتحدة بأن تقدم روسيا بيانا عن الكيفية تأتى بها استخدم هذا العامل في سالزبري.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على الأهمية التي توليها السويد لحظر الأسلحة الكيميائية. فهذه الأسلحة الوحشية وغير المشروعة تقتل دون تمييز ولا مكان لها في العالم. ويجب أن نضمن احترام سلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية احتراماً تاماً.

السيد تانوه – بوتشوي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تلقت كوت ديفوار بحزن نبأ استخدام عامل كيميائي مؤثر على الأعصاب على التراب البريطاني بسالزبري في ٤ آذار/مارس. وتعرب عن تضامنها الصادق مع الحكومة البريطانية،

وتتمنى الشفاء العاجل للمصابين. ما فتئت كوت ديفوار تدين استخدام الأسلحة الكيميائية، بغض النظر عن الطريقة المتبعة. كما تطالب بأن يتم إلقاء الضوء على الحادثة التي وقعت في سالزبري.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): كازاخستان معروفة بموقفها الواضح والمتسق بصفتها معارضا متشددا لجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية. ونحن ندين استخدام أسلحة الدمار الشامل باعتبارها غير أخلاقية ولاإنسانية وتتعارض مع مبادئ الإنسانية. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء الحادثة المأساوي الذي ينطوي على إمكانية استخدام عوامل الحرب الكيميائية على أراضي المملكة المتحدة. إن استخدام العوامل الكيميائية، بغض النظر عن الموقع أو الهدف، أمر غير مقبول.

يجب علينا في الوقت نفسه، بما أن هذه مسألة سياسية حساسة جدا، أن نكون حذرين للغاية في استخلاص استنتاجات متسرعة بدون حقائق موثوقة أو مقنعة على أرض الواقع. وينبغي التحقيق في الحادثة بعناية ويجب إثبات جميع الاستنتاجات. ونعتقد أنه لا ينبغي النظر في الاستجابة الدولية للحادثة إلا بعد إجراء تحقيق شامل وشفاف وموضوعي ونزيه، يجري وفقا للمعايير الحالية للقانون الدولي، وعلى أساس أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية في المقام الأول.

ونأمل أن يتمكن كلا الطرفين من حل النزاعات وأوجه التناقض بينهما بالوسائل الدبلوماسية، وتطبيع العلاقات لصالح الاستقرار والأمن العالميين.

السيد إينتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): لقد أحطنا علما بالمعلومات التي تلقيناها اليوم عن الأحداث التي وقعت في ٤ آذار/مارس. وتود بوليفيا مرة أخرى أن تعرب عن إدانتها الصارمة لاستخدام المواد الكيميائية كأسلحة، إنه عمل إجرامي لا يمكن تبريره، بغض النظر عن مكان وزمان ارتكابه أو من قام بارتكابه. وهذا يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي والسلم والأمن الدوليين، ونأمل أن تقوم الهيئات المختصة بالتحقيق فيه من الناحية التقنية، والمنهجية، وعلى نحو شامل وقاطع وبدون تسييس.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نتابع الأنباء عن وقوع هجوم بمادة السارين الكيميائية التي تؤثر بالأعصاب في ساليزبيري بالمملكة المتحدة. ونود أن نعرب عن مواساتنا وتضامننا مع أسر الضحايا، وكذلك مع المملكة المتحدة حكومة وشعبا. وأحطنا علما بالرسالة التي عُممت أمس (S/2018/218، المرفق) والموجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء المملكة المتحدة بشأن الحادث، ونشكر وفد المملكة المتحدة على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلينا اليوم.

إن موقفنا نحو استخدام الأسلحة الكيميائية معروف جيدا. ونندين بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي دولة أو جهة من غير الدول. إذ أن استخدام المواد الكيميائية كأسلحة أمر غير مقبول ويشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. أما وقد قلت ذلك، فإننا نأمل في اتخاذ ما يلزم لإجراء تحقيق مستقل في الحادث الذي وقع في ساليزبيري، وكذلك التدقيق في حيثياته، بما في ذلك من خلال التشاور، وتبادل المعلومات على أساس الأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بغية تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة. ونرى أن من المهم للغاية التعاون بحسن نية بين الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لضمان عدم انفلات هذه المسألة من عقالها، والحيلولة دون زيادة تدهور العلاقات بين البلدين. وفي ذلك الصدد، بالنظر لقلق المملكة المتحدة الذي له ما يبرره، ستتعاون جميع الأطراف المعنية تعاونا كاملا كي تتسنى معالجة الأمر بصورة نزيهة وبطريقة تساعد على تبديد الشواغل التي أعربت عنها المملكة المتحدة.

السيد ما جاوتشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): لاحظت الصين مؤخرا حادث التسميم في المملكة المتحدة. ونحيط علما بالبيانات التي أدلت بها البلدان المعنية بشأن هذا الحادث. ونأمل أن يكون بالإمكان إجراء تحقيق شامل يتسم بالموضوعية والحياد، على أساس الوقائع ووفقا للقواعد الدولية ذات الصلة، وأن يكون بالإمكان التوصل إلى استنتاجات ترتكز على الأدلة وتصمد أمام اختبار الحقائق والتاريخ. ونأمل أن تقوم الأطراف المعنية بمعالجة هذه المسألة من خلال القنوات المناسبة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): بالأمس، في أعقاب الرسالة الموجهة من رئيسة الوزراء البريطاني (S/2018/218، المرفق) والتي عُممت على مجلس الأمن، طلبت المملكة المتحدة عقد مشاورات مغلقة. نحن الذين طلبنا من رئيس مجلس الأمن تغيير شكل الجلسة من مشاورات مغلقة إلى إحاطة إعلامية مفتوحة. وقد فعلنا ذلك لسبب ما، لأننا أردنا أن يرى الجميع ما يجري هنا. وتضمنت الرسالة ادعاءات غير مسؤولة تماما، والتي أجد في الواقع أنه يصعب التعليق على العبارات الدبلوماسية، حيث توجد تهديدات لدولة ذات سيادة وعضو دائم في مجلس الأمن، الأمر الذي يتعارض مع القانون الدولي ويتعارض مع الفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة. أحاول أن أفهم ما إذا كان زملاؤنا البريطانيون يتفهمون ذلك على أضعف الإيمان.

إن السؤال الأول الذي نريد أن نطرحه هو، لماذا جر ممثلو المملكة المتحدة هذه المسألة إلى مجلس الأمن، ومن ثم تجاهلوا الإجراءات المرعية الملزمة لندن باتباعها، وفقا للالتزاماتها الدولية، أي المرور عبر الهيئات المتخصصة، على افتراض أننا نتكلم عن استخدام مواد كيميائية سامة على أراضي المملكة المتحدة. وردنا على السؤال واضح. لقد جر زملاؤنا هذه المسألة إلى منتدى مجلس الأمن لأنهم يعرفون أن حججهم لن تمر مرور الكرام على الخبراء الحقيقيين في مجال الأسلحة الكيميائية في لاهاي. وبعبارة أخرى، في عالم الحقيقة، إنهم يخشون لإجراء أي مناقشة مهنية حقيقية بشأن هذا الموضوع، وهذا يبين أن المبادرين إلى عقد الجلسة لديهم دوافع مختلفة تماما.

يرى الاتحاد الروسي أن المزاعم العارية عن الصحة، الواردة في نداء رئيسة وزراء بريطانيا، تيريزا ماي في١٣ آذار/مارس والموجه إلى الأمين العام، مفادها أن بلدنا كان ضالعا في استخدام المواد السامة في ساليزبيري، هي مزاعم غير مقبولة على الإطلاق. أما الأمر الذي يعد بمثابة إنذار نهائي، فهو مطالبتنا بالرد في غضون ٢٤ ساعة، أي المطلوب بصورة أساسية، الاعتراف بارتكاب جريمة، والاعتراف بالذنب. نحن لا نتكلم بلغة الإنذارات النهائية مع أي أحد. ولا نسمح بأن يكلمنا أحد بهذه النبرة. نحن مهذبون، ففي ١٣ آذار/مارس أرسلنا مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية تؤكد أن روسيا ليست طرفا في الحادث وطلبنا عينات من المادة المعنية وإجراء تحقيق مشترك في الحادث، ولا سيما بالنظر إلى أن أحد الضحايا من مواطني الاتحاد الروسي. لقد رُفض ذلك العرض. وبعبارة أخرى، بينما تقرع لندن طبول الهستيريا، فإنها تتصرف بطريقة غير شفافة تماما. فقد استمعنا اليوم إلى التقارير المقدمة من الدبلوماسيين الروس المطرودين وتجميد العلاقات الثنائية. وبالمناسبة، أود أن أسأل زميلي البريطاني إذا كان ذلك ينطبق على الأمم المتحدة أيضا. ووردت أيضا تقارير عن هجوم إلكتروني وشيك على روسيا. فليكن هذا تحذيرا بأننا سنرد عليه.

لقد اضطُررنا إلى الوصول إلى نتيجة مفادها أن إثبات الحقيقة آخر شيء مهتمة به السلطات البريطانية، إذ لديها دوافع أخرى. إن أساليبها تتمثل في الحرب الدعائية التي أُعيد تجديدها في السنوات الأخيرة، بحيث صُممت لإحداث تأثير إعلامي قوي على الجماهير السُذج ومن يتأثرون بسهولة بتلك الحرب الدعائية. ولكن لا توجد وقائع تدعم هذه المزاعم ما عدا توكيداتهم التي لا أساس لها فيما يتعلق بالمسارات الروسية. ومهما

يكن من أمر، هذه ليست الحالة الأولى التي تحاول فيها المملكة المتحدة استهداف حياة المواطنين أو المهاجرين من روسيا في ظروف تكتنفها أقصى الشكوك، إنما محاولات أما أنه لم يجرِ إطلاقا التحقيق فيها أو رُفِض إبلاغنا بأي معلومات عنها. يجدر بلندن أن تبدأ بمعالجة ما يجري في دارها. الناس المتحضرون، في العادة، قبل أن ينحوا باللائمة على الآخرين، يصلحون أمورهم الداخلية الخاصة بهم.

اقترحنا على المملكة المتحدة البدء فورا بالإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة التاسعة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي يتعين بموجبها على الدولة الطرف التي تتلقى طلبا من دولة طرف أخرى بشأن توضيح الدولة الطرف الطالبة، أن تقوم بتزويد المعلومات في أقرب وقت ممكن، ولكن في أي حال في موعد أقصاه ١٠ أيام من تاريخ تقديم الطلب.

يعلم زملاؤنا البريطانيون ذلك، لكنهم لم يكونوا في عجلة من أمرهم لتطبيق الاتفاقية التي هم طرف فيها. نحن نطالب بتقديم دليل مادي للآثار الروسية المزعوم اكتشافها في هذه القضية البارزة. بدونه، فإن البيانات المزعومة التي لا يمكن دحضها ليس لها أي ثقل. وحتى الآن لم نر أي شيء، باستثناء ادعاءات بأن هذا ”محتمل جدا“. وفي ظل هذه الظروف، يكون التصرف السليم هو أن نطلب من الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إجراء تحاليل مختبرية مستقلة للعينات التي في حوزة السلطات البريطانية. وأود الآن أن أقول بضع كلمات عن الكيمياء.

لم تجر أي أنشطة بحث وتطوير علميين في الاتحاد الروسي على ما يطلق عليه اسم نوفيتشك. وابتداء من أوائل التسعينات، وضع عدد كبير من البلدان برامج لاستحداث أنواع جديدة من العوامل المؤثرة على الأعصاب والمسببة للشلل، المعروفة باسم في إكس، ولا سيما في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وأنهت روسيا أنشطة التطوير السوفياتية في مجال الأسلحة الكيميائية، بموجب مرسوم أصدره رئيس الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٢. وفي عام ٢٠١٧، أكمل الاتحاد الروسي تدمير جميع مخزوناته القائمة من الأسلحة الكيميائية، على نحو تحققت منه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والكيانات الدولية ذات الصلة. وبالمناسبة، فإن الولايات المتحدة لم تدمر بعد قدراتها في مجال الأسلحة الكيميائية.

وفي منتصف التسعينات، جلبت أجهزة المخابرات الغربية عددا من أخصائيينا إلى الغرب، أسماؤهم معروفة جيدا، فضلا عن كم معين من الوثائق. واستمرت البحوث في هذا المجال، بما في ذلك في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. والنتائج الإيجابية التي حققها هذان البلدان في استحداث مواد سمية جديدة جرى لسبب ما تصنيفها في الغرب تحت المسمى العام نوفيشتك، قد تأكدت وظهرت في أكثر من ٢٠٠ مصدر من المصادر المفتوحة في بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي. لدينا مرجعياتهم وعلى استعداد لتقديمها إلى المجلس. لقد جرى التحديد الفعلي للمادة السامة التي يزعم أنها استخدمت في الحادثة في مختبر مختبر علوم وتكنولوجيا الدفاع، بورتون داون، وهو مرفق البحوث التابع لوزارة الدفاع البريطانية حيث يجري استحداث وإنتاج الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك هذا النوع. والمصادر الأرجح لهذه المادة الكيميائية تحديدا هي البلدان التي تجري بحوثا مكثفة على تلك المواد منذ نهاية التسعينات، ومنها بريطانيا العظمى.

نحن لسنا كيميائيين هنا، لذا أود أن أذكر رأي أحد المهنيين. لكي يقول الأخصائيون البريطانيون بثقة تامة أن هذا الغاز هو نوفيتشوك وليس شيئا آخر، فمن الضروري أن يكون لديهم ما يسمى بمعيار مراقبة. لإثبات أنه نفس المركب على وجه الدقة، يجب أن تتم مقارنته بذلك المعيار. وبحكم الضرورة، إذا قالوا إن هذا هو غاز نوفيتشك، لا بد من أن يكون لديهم معيار لتلك المادة. ويعني ذلك أن لديهم عينة وتركيبة على

السواء، وهذا هو أهم جزء من هذه القصة برمتها. وبعبارة أخرى، إن كانت بريطانيا العظمى واثقة تماما من أن هذا هو غاز نوفيتشوك، فهي لديها التركيبة والعينات، وقادرة ذاتها على تصنيعه.

إننا نعيش في أوقات غير عادية، وتحدث أمور صادمة أمام أعيننا. افتراض البراءة في طور الاستعاضة عنه بافتراض الذنب، ويجري الآن تحويل هذا المبدأ من مبادئ القانون الجنائي إلى العلاقات الدولية. أصدرت السفير هيلي اليوم، كما لو كانت كيميائية متمرسة وخبيرة في هذا المجال، لآراء عن جرائم روسيا. طالما خبرنا حقيقة أنها لا تحتاج إلى إجراء تحقيقات لتحديد الأطراف المذنبة. لقد قالت رئيسة وزراء المملكة المتحدة في رسالتها إن السيناريو ”محتمل جدا“، لكن السيدة هيلي تجاوزت حليفتها حتى في هذا.

وإن كان الاعتراف سيد الأدلة بالنسبة للمدعي العام السوفياتي، أندريه فيشينسكي، فاليوم حسب كلمات وزير خارجيتنا لافروف، فإن الشك الآن هو الذي يضطلع بذلك الدور. لم تعد هناك أي حاجة حتى لنعرض على المجلس أنابيب الاختبار التي تحتوي على مادة بيضاء مجهولة؛ ويكفي كتابة رسالة توجه فيها اتهامات بشعة عن دولة ذات سيادة. لقد شهدنا ذلك بالفعل فيما يتعلق بسورية، والآن يحاولون إضافة روسيا إلى قائمة منتهكي الاتفاقية. وأود أن أذكر المجلس بسجل المملكة المتحدة في المشاركة في شن هجمات غير مشروعة على دول مستقلة، بما في ذلك على أساس أدلة زائفة. لقد أدى ذلك إلى معاناة لا حد لها في صفوف المدنيين في يوغوسلافيا والعراق وليبيا. هل نسي المجلس أن بريطانيا العظمى تشتهر بكونها دولة تبنت ممارسة الاغتيالات المستهدفة بطائرات بلا طيار؟ وفي سياق الجلسة، فإن سماعها تكيل لنا الإهانات أمر غريب، ولا سيما أنها لا تستند إلى أي دليل.

ثمة مبدأ معروف جيدا في الفقه القانوني – وفي الحياة بوجه عام – هو من المستفيد؟ ما رأي الأعضاء؟ هل هذا الحادث يعود بالفائدة على روسيا قبيل انتخاباتها الرئاسية وبطولة كأس العالم لكرة القدم؟ يمكنني أن أفكر على الفور في عدة بلدان ستستفيد استفادة كبيرة وحسنة التوقيت من هذا الحادث، مع إلقاء اللوم على روسيا، غير أنني – عملا بمبدأ افتراض البراءة، لن أسميها. ما هو الدافع الذي يمكن أن تنسبه رئيسة الوزراء البريطانية إلى روسيا لتصفية سيرجي سكريبال، الذي لم يعد يشكل، بعد محاكمته وصدور الحكم عليه وقضاء فترة العقوبة والعفو عنه وتسليمه إلى السلطات البريطانية، أي تهديد لبلدي؟ لكنه مثالي لدور الضحية، التي يمكن استخدامها لتبرير جميع صنوف الأكاذيب والافتراءات والحملات الدعائية المهينة التي تهدف إلى تشويه سمعة روسيا. لقد حذرنا مرارا من أن استفزازا من هذا النوع قد يحدث قبيل أحداث مهمة. واليوم، نرى حقيقة أن حكومة المملكة المتحدة لن يمنعها شيء من التشويه المتعمد لروسيا.

وفي روايته عن شيرلوك هولمز، يصور الكاتب البريطاني آرثر كونان دويل، ذائع الصيت في بلده والذي يحظى بشعبية كبيرة في روسيا، شخصية كوميدية غير كفوءة، هي شخصية المفتش ليستراد، مفتش شرطة المملكة المتحدة (سكوتلانديارد). إنه ليس عبقريا والحسم ليس نقطة قوته. دوره هو أن يكون ستارا لقدرات شيرلوك هولمز الفذة في التحقيقات. إنه ييضع يده فورا على الأدلة السطحية لجريمة ويتعجل استخلاص استنتاجات بديهية يفندها هولمز، الذي يكتشف دائما الدافع الحقيقي والأدلة وراء الجريمة. أنا لا أشك، لا سمح الله، في عدم مهنية العاملين الحاليين في سكوتلانديارد، وإن كنت أعتقد أن وجود شيرلوك هولمز اليوم لن يكون ضارا.

بيد أن الأشخاص الذين يلعبون بصورة جماعية دور المفتش أستراد اليوم هم أعضاء رفيعو المستوى في الحكومة البريطانية

يطلقون اتهامات غير مسؤولة وواهية وسطحية وشنيعة، لها عواقب بعيدة المدى. إن روسيا تدعو مسؤولي الحكومة البريطانية إلى التخلي عن هذه الممارسات التي تعود إلى ماضيها الامبريالي في القرن التاسع عشر_ لغة الإنذارات والاتهامات الواهية والتهديدات _؛ والتخلي عن سبلها الاستعمارية الجديدة، والعودة إلى الحياة تحت كنف القانون.

وفي الحالات مثل الحالة الموصوفة في اتهامات تيريزا ماي، ما ينبغي عمله عادة هو اللجوء إلى الأدوات القانونية. وخلاصة القول، نود مرة أخرى أن نشير إلى النقاط التالية. لم تكن لروسيا أي علاقة بالحادث. ونعتبر الإنذارات النهائية التي أطلقتها لندن خسيسة وباطلة. ونتوقع أن تتصرف المملكة المتحدة في ظل التقيد التام باتفاقية الأسلحة الكيميائية وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، وأن تقدم العينات من المواد التي يشير إليها التحقيق البريطاني لإجراء تحقيق مشترك بشأنها ما دامت تقول إن المواد من أصل روسي. وهذا شرط إلزامي بموجب الاتفاقية وليس اختياريا. ونحن مستعدون لإجراء تحقيق. ولا نخشى أي شيء، ولا نخفي أي شيء.

وقد تكلمنا بالفعل عن الإجراء الوارد في الفقرة ٢ من المادة التاسعة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وإذا اعتُبرت التوضيحات المقدمة غير كافية، فيمكننا إذن أن نلجأ إلى هيئات إدارة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وذلك هو السبيل الحضاري الوحيد لتسوية هذه المسألة. وما دمنا نُتهم بانتهاك الاتفاقية دون أي دليل على الإطلاق، فلا يوجد أي سبيل آخر للمضي قدما. وما لم نتمكن من إجراء حوار مجد مع الأخصائيين في هذا المجال، فلن نحقق أي تقدم. ونحن مستعدون للتعاون بصورة مفتوحة وبناءة في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي الختام، نود أن نعمم مشروع بيان صحفي يلخص بياني ويؤكد على أهمية تفعيل الإجراء الوارد في المادة التاسعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن يؤيده جميع أعضاء المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مملكة هولندا.

إن مملكة هولندا تؤيد الملاحظات التي أدلى بها ممثل المملكة المتحدة، الذي وجه انتباهنا إلى المسألة الملحة المعروضة علينا اليوم.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط تتعلق بما يلي: أولا، تضامننا مع المملكة المتحدة؛ وثانيا، القلق بشأن استخدام سلاح كيميائي؛ وثالثا، أهمية المساءلة.

حتى بداية هذا الشهر، كان من الصعب أن نتخيل وجود مكان أكثر سلما في العالم من سالزبوري، المدينة التاريخية الهادئة الواقعة وسط هضاب جنوبي إنكلترا. غير أن سلامها تعرض للاضطراب بصورة وحشية. فقد تم تسميم رجل وابنته باستخدام عامل مؤثر على الأعصاب. وأصيبت المملكة المتحدة بالصدمة. وشعر العالم بالصدمة. كما أصيبت مملكة هولندا بالصدمة.

وباسم حكومة بلدي، أدان ستيف بلوك ،وزير الشؤون الخارجية لدينا، بشدة الهجوم وأعرب عن تضامننا مع المملكة المتحدة. ويعرب الناس في هولندا عن الأسى ليوليا وسيرغي سكريبال، ويتمنون الشفاء للضحايا.

ونحن نتفهم تماما غضب سلطات المملكة المتحدة. كما ندرك السبب في أن هذه الحادثة مؤلمة بشكل خاص لأبناء شعب المملكة المتحدة، الذين لا يزالون يحتفظون بذكريات حية عن عملية القتل الوحشية التي تعرض لها أليكسندر ليتفينينكو باستخدام البولونيوم المشع في قلب لندن.

وها هي المملكة المتحدة الآن تجد نفسها في مواجهة حالة جديدة ومختلفة، تفاصيلها الكاملة لم تتحدد بعد. بيد أن هناك أمرا واحدا بالفعل لا مجال للتشكيك فيه – ما من دولة يمكنها أو ينبغي لها أن نقبل بوقوع هجمات على أراضيها السيادية. ويمكن للمملكة المتحدة أن تعول على التضامن الكامل من مملكة هولندا في هذا الصدد.

والنقطة الثانية التي أود أن أثيرها تتعلق باستخدام سلاح كيميائي. إنا نشعر ببالغ القلق إزاء نوع السلاح الذي استخدم في هذا الهجوم – عامل عصبي من نوعية عسكرية ومادة لا يمكن لأي مجرم عاد الحصول عليه بسهولة. وهذه هي المرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثاية التي يستخدم فيها عامل مؤثر على الأعصاب في أوروبا. ورعونة هذا التصرف لا توصف. وهذا المؤثر على الأعصاب قد استخدم في مكان عام على مقربة من العديد من المدنيين الغافلين. وكان من الممكن أن يحدث آثارا مروعة على نحو أكبر .

وأود أيضا أن أؤكد من جديد على أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية أمر بغيض. وتعتبر مملكة هولندا هذا الحادث تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك، ينبغي أن يكون مسألة مثيرة للقلق بالنسبة للمجلس، ونشيد بالمملكة المتحدة لتوجيه انتباهنا إليه. وبعد الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي وقعت مؤخرا في سورية، فإن الهجوم الذي وقع في المملكة المتحدة تحذير آخر العالم بوجوب أن نضاعف يقظتنا إن كنا نريد منع استخدام أسلحة الدمار الشامل هذه. ونؤكد على الدور الهام الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي في هذا الصدد.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة والأخيرة – المساءلة. يجب ألا يكون هناك أي إفلات من العقاب على هذه الجريمة. وقد ذكرت حكومة بلدي أن مملكة هولندا تؤيد تمام التأييد المملكة المتحدة في سعيها إلى الوصول إلى الحقيقة. وندعو جميع البلدان الأخرى إلى أن تحذو نفس الحذو. وقد حثت سلطات المملكة المتحدة الاتحاد الروسي على تقديم أجوبة على الأسئلة التي طرحتها قبل نهاية يوم أمس. ويمكننا أن نفهم لماذا أعلنت رئية الوزراء ماي، بعد عدم قيام روسيا بذلك، عن اتخاذ تدابير ثنائية في وقت سابق اليوم. ولا نرى أي سبب لاستمرار روسيا في رفض طلب المملكة المتحدة.

كما أننا لا نرى أي سبب مشروع لكي يحاول أي طرف تأخير التحقيق الذي تجريه سلطات المملكة المتحدة أو تغيير مساره أو تخمين نتائجه أو التشكيك فيه. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عن هذه الجريمة، وكأن شيئا لم يحدث. وينبغي للأمم المتحدة والمجلس وجميع الدول الأعضاء أن تتعاون مع المملكة المتحدة وهي تواصل التحقيق في هذا الفعل الشنيع. ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس. لقد طلب ممثل المملكة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد طرح زميلي الروسي بعض الأسئلة ارتأيت أنه ينبغي أن أجيب عليها.

تساءل عن سبب لجوئنا إلى مجلس الأمن. أليس مجلس الأمن المحفل الذي يلجأ إليه بلد من البلدان عندما يكون هناك تهديد للسلم والأمن الدوليين، أو عندما يقع فيه هجوم غير مشروع؟

وتساءل عما إذا كنا سنعمل مع روسيا هنا. سنفعل ذلك، بطبيعة الحال. إننا نؤمن بالأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها. ونؤمن بالنظام الدولي القائم على القواعد. ونريد للمجلس أن يعمل على نحو متضافر للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وحل النزاعات معا. وبطبيعة الحال، سنعمل مع روسيا من أجل تحقيق تلك الأهداف هنا في المجلس.

وقد حددت بالتفصيل كيف تعمل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولا سيما مادتها التاسعة. واستمع أعضاء المجلس لي ولزميلنا الروسي، ولذلك لن أستفيض في ذلك مرة أخرى. وسأكتفي بالقول أننا، بموجب المادة التاسعة، طالبنا روسيا بتقديم تفسير. وردت روسيا بالقول أنها تعتبر طلبنا باطلا.

وطالبنا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن تدعمنا بإجراء عملية تحقق مستقلة من تحليلنا. وقد تكلم زميلنا الروسي عن العينات، ولكنني أقول مرة أخرى إن ذلك سوء فهم للاتفاقية. فلا توجد أي أحكام في الاتفاقية تتطلب من المملكة المتحدة تقاسم العينات التي تجمع في إطار تحقيق جنائي.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تنص بالفعل على حق الدولة الطرف موضع التفتيش في الحصول على نسخ من العينات المأخوذة لأغراض التفتيش، ولكن روسيا ليست دولة طرفا خاضعة للتفتيش في هذه الحالة.

وقد سؤلنا عن أسباب حرصنا الشديد على طلب رد سريع. إن مرد ذلك هو تجربتنا السابقة، حيث يتمثل أسلوب رئيسي لقواعد اللعبة التي تتبعها روسيا في التأخير المتكرر بغرض تشتيت الانتباه وجعل الآخرين يتخبطون في تأخيرات إجرائية. ونحن نعلم ذلك، بطبيعة الحال، استنادا إلى قضية لتفينينكو المأساوية التي ترجع إلى عام ٢٠٠٦. فقد انتظرنا لشهور على أمل أن تتعاون روسيا في تلبية طلباتنا بتسليم المشتبه بهم الذين كانوا معروفين والتحقيق معهم. وذهب انتظارنا سدى. ولن نرتكب الخطأ نفسه مرة أخرى.

أخيرا، فإن زميلي الروسي يقتبس مقتطفات خيالية. فاسمحوا لي أن أقتبس من كلام الرئيس الروسي عندما نفكر في المستفيدين. لقد قال في عام ٢٠١٠:

”صدقوني، إن الخونة سيلقون حتفهم. لقد غدر أولئك الأشخاص بأصدقائهم ورفاقهم في السلاح. وأيا كان الثمن الذي قبضوه مقابل ذلك، تلك الثلاثون قطعة من الفضة التي مُنحت لهم، فإنه سيكون غصة في حلوقهم وسيخنقهم“.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لا أعتزم الدخول في نقاش تفصيلي مع زميلي البريطاني. فقد قلت بالفعل كل ما أردت قوله في بياني.

وأود فحسب التأكيد على أمر واحد، وهو أننا لم نتلق طلبا رسميا، بما يتماشى مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهو الطلب الذي كنا وما زلنا مستعدين للرد عليه. لقد مُنحنا إنذار نهائي مدته ٢٤ ساعة. ومرة أخرى، أود أن أشدد على أننا لا نعتزم الرد بنبرة أو طريقة مشابهة لتلك المستخدمة في توجيه هذه الاتهامات غير المُدعمة بأسانيد ضدنا قبل أن تتاح لنا الفرصة للرد. ولكننا على استعداد للتعاون مع الحكومة البريطانية في التحقيق في هذه الحادثة المحزنة. ولا أعتقد أنه يوجد أي شيء في ما قلته سابقا يتناقض مع ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.